النهار
السبت 10 كانون الثاني 2009 – السنة 76 – العدد 23577

المداخلات دعت إلى تطوير القانون والانفتاح إعلامياً

ورشة "الهيئة الناظمة للاتصالات" عن تطوير البث الإذاعي والتلفزيوني

نظمت "الهيئة الناظمة للاتصالات" ورشة عمل متخصصة بعنوان: "رؤية جديدة لتطوير قطاع البث الاذاعي والتلفزيوني" في فندق بريستول امس، شارك فيها وزير الإعلام طارق متري، وزير الإتصالات جبران باسيل، رئيس المجلس الوطني للاعلام عبد الهادي محفوظ، رئيس الهيئة الدكتور كمال شحادة، وعدد من اعضاء الهيئة ومعنيون بقطاعي الاتصالات والإعلام.

(من اليمين) الوزيران متري وباسيل وشحادة خلال الورشة. (سامي عياد)

شحادة

بعد ترحيب من السيد باتريك عيد، ألقى شحادة كلمة شدد فيها على "ضرورة التوصل الى رؤية وطنية جديدة وجامعة لتطوير قطاع الإتصالات"، مركزا على "السبل الواجب اعتمادها من اجل تحسين البث الإذاعي على موجة "أف. أم."، والانتقال من البث التلفزيوني التماثلي (انالوغ) الى البث التلفزيوني الرقمي (ديجيتال)، عملا باتفاق جنيف 2006 الذي وقّعه لبنان".

واشار الى ان "الهيئة مددت مهلة الحصول على الأجوبة والإستشارات والآراء المقدمة من العاملين في القطاع الى آخر كانون الثاني المقبل". وشدد على "ضرورة مواجهة تحدي الانتقال الى البث الرقمي سنة 2015 من خلال تحضير رؤية وخطة وطنية تنفذ ضمن المهل المطلوبة".

متري

تلاه متري بكلمة شدد فيها على ضرورة "استلحاق قانون الاعلام المرئي والمسموع 382/94 بما يتلاءم مع الحاجات الجديدة التي يفرضها تطور البث الرقمي". وقال: "كان هذا القانون أنشأ المجلس الوطني للاعلام وحدد صلاحياته في وضع دفاتر الشروط للمحطات الإذاعية والتلفزيونية وتوزيع الترددات وفق القواعد والمعايير الدولية، بما ينسجم مع الاتفاقات المتعلقة بالقنوات والموجات.

وعلى طرق تحرير قطاع الاتصالات انشئت الهيئة الناظمة بموجب قانون الاتصالات /441 2002، ونيطت بها صلاحية حصرية لإدارة حيز الترددات ومراقبتها، فضلاً عن صلاحية الترخيص للخدمات المقدمة على شبكات الاتصالات ووضع المعايير التقنية الخاصة بها. وأدى ذلك الى بعض التشابك في الصلاحيات، بل بالأحرى إلى انتقال بعض الصلاحيات المتعلقة بتنظيم البث على الصعيد التقني إلى الهيئة الجديدة. ولعل ذلك بات يتطلب عملا لتعديل القوانين، توخيا للوضوح لجهة تشارك المسؤوليات والصلاحيات والتمييز بينها. وفي ما يتعدى القوانين، يترتب علينا التعاون لمعالجة مشكلات كثيرة واستجماع الطاقات لانجاز عدد من المهمات الملحة".

وأثار "مشكلة التشويش من مصادر مختلفة، والناتجة من الفوضى في توزيع الترددات، أو بالأحرى من عدم تسجيلها في الاتحاد الدولي، بما يضمن حمايتها". واشار ايضا الى "مشكلة الانتشار غير المنظم وغير المدروس لأعمدة الإرسال ومشكلة التفاوت في التغطية بين المناطق".

وشدد على ضرورة "الاهتمام بشؤون البث الفضائي وتحديث قوانينه بما يتناسب مع التطور التقني المتسارع، ويساهم في اعطاء لبنان ميزات تفاضلية واستعادة دوره الرائد في مختلف الصناعات الإعلامية". وقال: "يترتب علينا سدّ الفجوة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالشبكات المرمزة"، مشيرا الى ان "مهمة كبيرة تنتظر تعاوننا جميعا، وهي الإعداد للانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي سنة 2015".

باسيل

من جهته، قال باسيل: "لبنان، بما يتمتع من قدرات بشرية وتقنية كبيرة، لا يسمح له بالتخلف عن الركب العالمي والتطور التكنولوجي الكبير الحاصل. وقد نجد أنفسنا متأخرين جدا عن بعض الدول في ما يتعلق بالمحطة الملزمة للبنان، وهي الانتقال من البث التماثلي الى البث الرقمي سنة 2015. إنما لدينا ما يكفي في 6 سنوات، وبجهد نقوم به كلبنانيين، كي نتمكن من مواكبة التطور، لأن هذا الأمر تفرضه علينا سوق يجب ان نكون فيها".

وشدد على ان "كل التشويش الحاصل (بين محطات ال "اف. ام") من خارج القانون والتراخيص المعطاة أمر لا يجوز أن يستمر. كذلك بالنسبة الى وجود محطات تلفزيونية في شكل غير شرعي تعمل على الأراضي اللبنانية، لأنها لا تريد أن تعمل في شكل شرعي". وايّد "تحويل لبنان مدينة إعلامية مفتوحة تجذب الإستثمارات وتسمح للبنانيين، في لبنان وكل دول المنطقة والعالم، بأن يأتوا الى لبنان لفتح المحطات التي يعملون فيها. وواجبنا تأمين مناخ إستثمار ملائم، ووضع التشريعات التي تمنح الطمأنينة اللازمة من أجل العمل في لبنان".

واعلن "جملة تدابير اتخذتها الوزارة وتساعد في هذا الإتجاه، أي فتح لبنان بالكامل على السوق الإعلامية، وهو ما يتطلب تعاون الجميع". وافاد أن "الوزارة أعدت المراسيم اللازمة المتعلقة بأمور ثلاثة هي:

1 - نظام (SNJ) خفض التعرفة والرسوم الى ما يزيد على 50 في المئة للشركات المختصة بتزويد هذه الخدمة والمحطات التلفزيونية...

2 - جعل لبنان الوكيل الوحيد لـ"عرب سات" في لبنان، وتزويد المحطات التلفزيونية هذه الخدمة بأسعار مخفضة، مما يشجع المحطات التلفزيونية على المجيء الى لبنان...

3 - خدمة تأمين وصلات الألياف البصرية من المحطات التلفزيونية الى جورة البلوط، كي تصبح مؤمنة ومضمونة أكثر، وفي الوقت نفسه تأمين جودة وقدرة استيعاب أكبر وأعلى، مما يسمح بالاستغناء عن الوصلات الهوائية، بحيث تصبح لدينا شبكة أرضية ثابتة. ونأمل في أن نصل الى إجراء أهم مستقبليا هو توحيد مراكز البث الأرضي، لتصبح لدينا شبكة متكاملة تربط بين كل المحطات مع البث الفضائي، مما يعد خطوة متقدمة جدا في استطاعتنا القيام بها وتأمينها في القريب العاجل".

وشدد على انه "ليس مسموحا باستمرار بعض الأمور الحاصلة، وعلى سبيل المثال ما يحصل في بيت مري، لجهة المحطات التي تزيد على 45، والتي تعمل على رفع طاقة البث، مما يتسبب بأضرار جسيمة على الصحة العامة في شكل غير مقبول". وافاد ان "التقارير الطبية تشير الى أعراض صحية غير سليمة في المنطقة"، آملا في ان "يكون الجميع مسؤولا".

واذ اكد "اتخاذ إجراءات في موضوع محطة بيت مري (على صعيد التشويش)"، قال: "نستطيع، مع وزارة الإعلام والهيئة الناظمة والمجلس الوطني، وقف الكارثة الصحية في هذه المنطقة، والانتقال الى مناطق أخرى كي نضبط فيها، ليس الترددات فحسب، انما أيضا الطاقة التي تبث منها هذه الترددات، بحيث تأتي وفقا للقواعد والمعايير الصحية العالمية". وشدد على ضرورة "القيام بعمل منسق بين الإدارات المعنية، كي نأخذ لبنان الى المكان الصحيح ونضعه على السكة الصحيحة".

محفوظ

وتناول محفوظ "واقع المرئي والمسموع واقتراحات تطويره"، فرأى ان "القطاع يحتاج الى ورش عمل. والقانون 382/94 يحتاج الى تعديل وتطوير". وسجّل "مخالفة عامة للقانون 382/94، وحمايات طائفية وسياسية للمؤسسات المرئية، والتصرف بالهواء السياسي للمحطات باعتباره ملكا خاصا خلافا للقاعدة القانونية والدستورية التي تعتبره ملكا عاما، وعدم التزام بعض المؤسسات قاعدة احترام التعبير المتنوع، وتقديم مواد إعلامية تقع في دائرة رفع مستوى التشنجات السياسية والطائفية، وغياب جهاز رقابة يفترض وضعه في تصرف المجلس الوطني، وتعطيل هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني، وعدم إنجاز المخطط التوجيهي للأقنية والترددات... وعدم إصدار قانون للبث المرمز خلافا لما نص عليه قانون المرئي والمسموع، وبث الإعلام الديني خارج أي إطار قانوني محدد لتنظيمه، وعدم إنشاء الشبكة الموحدة للبث التلفزيوني، والترخيص لقنوات فضائية تبث في لبنان بينما لا تخضع في آليات الترخيص أو متابعة الأداء لأي من أحكام قانون المرئي والمسموع، وعدم صدور قانون ينظم سوق الإعلان، وغياب رؤية إعلامية واضحة...".

وقدم عماد حب الله ومحمد ايوب مداخلتين تقنيتين عن آلية تطوير قطاع الإتصالات والإنتقال السلس من البث التماثلي الى الرقمي ضمن المهلة الزمنية الملزمة للبنان.

● استقبل الوزير متري السفير الهولندي روبرت زلدنراست في مكتبه في الوزارة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"